

27 April 2007
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

الضمانات الأمنية

ورقة عمل مقدمة من أعضاء مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

١ - تعتقد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بأنه ينبغي للمؤتمر أن يركّز أيضا وبشكل كبير على مسألة الضمانات الأمنية. ففي مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ اتفقت الدول الأطراف في المعاهدة على أن الضمانات الأمنية الملزمة قانونا المقدمة من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تعزز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، ودعت اللجنة التحضيرية إلى تقديم توصيات بشأن هذه المسألة إلى مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥.

٢ - وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أنه جرى التأكيد مجددا في المؤتمر الرابع عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز على أن إدخال التحسينات على الأسلحة النووية القائمة وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية على النحو المتوخى في تقرير الولايات المتحدة لاستعراض الوضع النووي يتعارض والضمانات الأمنية المقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية. كما جرى التأكيد مجددا على أن هذه التحسينات، إلى جانب تطوير أنواع جديدة من هذه الأسلحة، تمثل خرقا للتعهدات التي قطعتها الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها عند إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.



٣ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى لا يعني ضمنا امتلاك الدول الحائزة للأسلحة النووية لترساناتها النووية إلى أجل غير مسمى، وترى المجموعة، في هذا السياق، أن أي افتراض لحيازة الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى يتعارض مع سلامة واستدامة نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، رأسيا وأفقيا على حد سواء، ويتعارض أيضا مع الهدف الأعم ألا وهو صون السلام والأمن الدوليين.

٤ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مجددا على أن إزالة الأسلحة النووية إزالة كاملة هي الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، كما تؤكد مجددا على ضرورة أن تضمن الدول الحائزة للأسلحة النووية للدول غير الحائزة لها، وبشكل فعال، عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وتؤكد المجموعة مجددا على أنه ريثما تتم إزالة الأسلحة النووية إزالة كاملة، ينبغي أن يتم على سبيل الأولوية مواصلة الجهود المبذولة لإبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية التي تقدم للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

٥ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أن الدول التي تخلت عن خيار الأسلحة النووية لها حق مشروع في الحصول على ضمانات أمنية. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة إلى إجراء مفاوضات بشأن وضع صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية، اعتقادا منها بأن تقديم هذه الضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة يفي بالتعهد المقدم للدول التي تخلت طوعا عن خيار الأسلحة النووية بأن أصبحت أطرافا في المعاهدة. وتعتقد المجموعة أن تقديم ضمانات أمنية ملزمة قانونا في إطار المعاهدة سيكون له فائدة جوهرية للدول الأطراف.

٦ - وتماشيا مع الموقف المذكور أعلاه، ووفقا للقرار المتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، تدعو مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى إنشاء هيئة فرعية معنية بالضمانات الأمنية من أجل مواصلة العمل فيما يتعلق بالنظر في تقديم الدول الحائزة للأسلحة النووية لضمانات أمنية ملزمة قانونا.